

## خلاصة التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2023

في سياق متمم بتزايد دور الدولة في تنزيل السياسات الاجتماعية والاقتصادية المهيكلة، اتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات لتفعيل مختلف المشاريع الكبرى وفق الرؤية الملكية السامية. وهكذا، بالإضافة إلى الاعتمادات المرصدة في إطار الميزانية العامة لتنفيذ هذه السياسات العمومية، تطلعت الحسابات الخصوصية للخزينة بدور محوري في مواكبة مختلف الإصلاحات القطاعية التي تباشر إنجازها الحكومة.

وفي هذا السياق، يتجلى دور الحسابات الخصوصية للخزينة، وبشكل خاص الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، في تعبئة موارد مالية هامة، وذلك من خلال تخصيص مداخل ذاتية جديدة والاستفادة من التحويلات التي تتحملها الميزانية العامة، تمكن من تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التي تدخل في مجالات اختصاصها.

وتميزت السنوات الأخيرة فيما يتعلق بمجال تدخل الحسابات الخصوصية للخزينة اتخاذ عدة إجراءات ذات أولوية تتعلق على وجه الخصوص بالمحاور التالية:

- مواصلة الجهود الرامية لدعم القطاعات التي تأثرت بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وقد تجسدت هذه الجهود في التدابير المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي ولاسيما تلك المتعلقة بضمان التمويلات البنكية الممنوحة للمقاولات، والدعم الكبير المقدم لقطاع السياحة. يضاف إلى ذلك تحمل تكاليف تأجيل سداد القروض الممنوحة لبعض الفئات من المواطنين من طرف البنوك وشركات التمويل ومؤسسات الائتمان الصغرى، حيث تم تنفيذ مختلف هذه الإجراءات والنفقات الناتجة عنها، بما فيها تلك المنجزة خلال الفترة 2020-2021، من خلال "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" كوفيد-19؛
- تعميم الحماية الاجتماعية التي تشكل أحد الأسس التي يبنى عليها النموذج الجديد للدولة الاجتماعية، كما ابتغاه صاحب الجلالة. وفي هذا الإطار، يلعب "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" دوراً مهماً في تنزيل مختلف مكونات هذا المشروع الملكي، في احترام تام للجدول الزمني المحدد في هذا الصدد؛
- مواكبة سياسة الدولة في مجال العدالة المجالية من خلال تعزيز الإمكانيات المالية الممنوحة للجهات، وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتقليص من الفوارق الترابية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تواصل الحكومة جهودها في هذا المجال من خلال برمجة تحويلات مالية ورسد موارد لفائدة "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" و "صندوق التضامن بين الجهات". ولتحقيق نفس الهدف، تواصل الدولة تقديم التمويل اللازم للمشاريع المبرمجة والمنفذة من خلال "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" و "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". بالإضافة إلى ذلك، فإن الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى: «حصّة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة» يقوم بتعبئة موارد مالية مهمة لفائدة الجماعات الترابية المعنية؛
- دعم الاستثمار وفق مقاربة جديدة تهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمار الخاص لجعله قاطرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، ومن هذا المنطلق، يشكل "صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات" أداة محورية لتنفيذ السياسة الجديدة للدولة في هذا المجال؛

- تعزيز التحول الرقمي وترسيخ الرقمنة كرافعة أساسية من أجل إصلاح الإدارة العمومية، ويعتبر "صندوق تحديث الإدارة العمومية" الأداة المناسبة لتنفيذ هذه الرؤية الجديدة، بالإضافة لدوره الجديد في تشجيع استعمال الأمازيغية لاسيما في الإدارة العمومية؛
  - إعادة النظر في أسلوب تدخل الدولة في دعم قطاع الإسكان والولوج الى السكن من خلال "صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري"؛
  - التدبير الاستباقي للدولة لمواجهة تداعيات حالة الإجهاد المائي والجفاف المسجل في السنوات الأخيرة عن طريق تعبئة مساهمات مختلف الشركاء في المشاريع الهادفة للتخفيف من آثار الجفاف والتي يتم رصدها في "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية".
- وعلى نفس المنوال، تواصل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية الأخرى التي تعنى بتعزيز البنية التحتية من أجل تحسين الربط وتحديث وسائل النقل، فضلاً عن التنمية الفلاحية، الاستفادة من الموارد المالية من أجل تنفيذ السياسات القطاعية المختلفة في هذا المجال، وخاصة "الصندوق الخاص بالطرق"، و "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والربط بين المدن"، و"صندوق التنمية الفلاحية" التي تشكل أدوات للتدخل كل في مجال اختصاصه.
- هذا وتظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أهمية الجهود المبذولة لترشيد عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وإجراءات تدبيرها. حيث تراجع عددها من 130 حساباً سنة 2003 إلى 68 حساباً سنة 2022.
- ويبين تحليل بنية موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة حسب طبيعتها برسم الفترة 2019-2021، الاستنتاجات المحاسبية التالية:

### 1- الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية سنة 2021 ما قدره 222.112 مليون درهم، منها 72.058 مليون درهم كمصادر ذاتية، و35.033 مليون درهم عبارة عن تحويلات من الميزانية العامة، و115.020 مليون درهم تمثل الأرصدة المرحلة عند نهاية السنة المالية 2020. وقد بلغت المداخيل برسم سنتي 2020 و2019 على التوالي 246.058 مليون درهم و194.107 مليون درهم.

بالموازاة مع ذلك، فقد وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات إلى 98.937 مليون درهم سنة 2021 مقابل 131.037 مليون درهم و77.830 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2020 و2019.

### 2- حسابات التمويل

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات التمويل من 309,33 مليون درهم سنة 2019 إلى 297,20 مليون درهم سنة 2020 و230,60 مليون درهم سنة 2021، مسجلاً بذلك انخفاضاً سنوياً في المتوسط يقدر بـ 13,66%. ويتبين من خلال تحليل بنية جاري القروض المشار إليه أعلاه برسم سنة 2021، أنه مشكل أساساً من المستحقات على شركة التمويل "جيدة" (77,06%)، يليها القرض الفلاحي للمغرب (11,33%) والشركة المغربية لتأمين الصادرات (11,61%).

### 3- حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 428,75 مليون درهم سنة 2021 مقابل 414,18 مليون درهم سنة 2020، و566,09 مليون درهم سنة 2019. أما بالنسبة للاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية لسنة 2022 وتوقعات مشروع قانون المالية لسنة 2023 وسنتي 2024 و2025 فمن المتوقع أن تبلغ على التوالي 699,94 مليون درهم و1.932,83 مليون درهم و576,10 مليون درهم و557,35 مليون درهم.

### 4- حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات برسم سنة 2021 من خلال الحساب المسمى "فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية"، الذي يعمل على ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأرباح والخسائر على مشتريات وبيوع العملات المنجزة من طرف بنك المغرب، موارد ونفقات بلغت، على التوالي، 9,20 مليون درهم و9,10 مليون درهم.

#### 5- حسابات النفقات من المخصصات

بلغت توقعات موارد وسقف تحملات هذه الحسابات ما قدره 32.402 مليون درهم برسم الفترة 2019-2021، وهو ما يمثل على التوالي 11,16% و11,23% من الموارد والتحملات الإجمالية للحسابات الخصوصية للخزينة خلال نفس الفترة. وفيما يخص النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2021، فقد بلغت ما يناهز 114.020,29 مليون درهم منها 98.936,94 مليون درهم تمثل حصة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، أي بنسبة 86,77%. ويتوزع مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، حسب مجال تدخلها، كما يلي :

- التنمية الترابية	: 37.523 مليون درهم	أي 37,9%
- التنمية البشرية والاجتماعية	: 27.976 مليون درهم	أي 28,3%
- الإنعاش الاقتصادي والمالي	: 9.158 مليون درهم	أي 9,2%
- التنمية القروية والفلاحية والصيد	: 8.310 مليون درهم	أي 8,4%
- تعزيز البنيات التحتية	: 7.481 مليون درهم	أي 7,6%
- مجالات أخرى	: 8.490 مليون درهم	أي 8,6%